كلية التجارة جامعة جنوب الوادى
المؤتمر الدولى الثالث
إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحاليه والتوجهات المستقبليه في ضوء خطط التنمية المستدامه
الغردقة، مصر من 1 إلى 3 أكتوبر 2019

محاولة نمذجة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقضاء على مشكل البطالة في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر (2000-2018)

1.الدكتورة: مبطوش العلجة

2. الدكتورة: بوجنان خالدية

1. **أستاذة محاضرة صنف " أ "، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية، جامعة تيارت، الجزائر، *Email prof :*** *elaldja.mebtouche@univ-tiaret.dz*

2. **أستاذة محاضرة صنف " أ "، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية، جامعة تيارت، الجزائر، *Email prof :*** *khaldia.boudjenane@univ-tiaret.dz*

ملخص البحث:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية استخدام أسلوب التزامن المتكامل لإظهار دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القضاء على مشكل البطالة بما يوفره القطاع من فرص عمل و منه تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي مصر و الجزائر، حيث تم جمع البيانات الخاصة بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام، و كذا البيانات الخاصة

بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل و إخضاعها للمعالجة الإحصائية باستخدام بعض البرامج الإحصائية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، البطالة، الناتج الإجمالي الخام، التشغيل.

1. مقدمة:

إن السياسات الاقتصادية التي بدأت معظم الدول بانتهاجها، و ما واكب ذلك من تغير في دور الدولة خاصة في مجال العمل، هيأت الظروف الاقتصادية، لتضع ظاهرة البطالة على مسرح الأحداث، كظاهرة تستحق البحث و التحليل و العلاج، فحتى نتمكن من رسم سياسة ناجعة للتصدي لهذه المعضلة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي إذ تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية كما تؤثر على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة ، بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع عجلة التنمية، ناهيك عن أبعادها السياسية الخطيرة.

1.1إشكالية البحث: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصناعية في تحقيق تنمية اقتصادية و بالتحديد توفير فرص الشغل و القضاء على البطالة، عبر التساؤل الرئيسي التالي: **كيف تساهم المؤسسات الصناعية في القضاء على البطالة بالدول العربية؟**

2.1 فرضيات البحث: سوف نسعى من خلال هذا البحث إلى التحقق من صحة أو خطأ الفرضيات التالية:

- H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين متوسط الناتج المحلي الخام و مستوى البطالة في مصر و الجزائر؛
- H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين متوسط الناتج المحلي الخام و نسبة التشغيل في مصر و الجزائر.

3.1 الأدوات القياسية:

للإجابة على إشكالية البحث و محاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها، اخترنا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، ثم تحليل النتائج باستخدام البرامج الإلكترونية (EVIEWS 09, EXCEL 2007)

4.1 الخطوات الإجرائية:

- الدراسة تغطي الفترة الزمنية الممتدة بين (2000-2018)
- يتكون مجتمع و عينة الدراسة من دولة الجزائر و مصر حيث تم جمع مختلف البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية للفترة محل الدراسة.

5.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد أسلوب جيد يمكن اعتباره كنموذج ناجح للقضاء على مشكل البطالة في الدول العربية من خلال التنبؤ بمساهمة المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية لسنوات قادمة من خلال مؤشرات اقتصادية هامة.

6.1 الإضافات العلمية و التطبيقية:

محاولة إيجاد نموذج للتنبؤ على مدى السنوات القادمة لإمكانية توقع مساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القضاء على البطالة، مما سيثري هذه الدراسة ويساعد راسمي السياسات ومتخذي القرار على التنبؤ و التخطيط، و إزالة الغموض عن النظرة المستقبلية للسياسات الاقتصادية.

2.الأدبيات والدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات سابقة موضوع البطالة بالتركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من دور فاعل في التخفيف من حدة البطالة. و من الدراسات السابقة في هذا المجال، نجد:

- دراسة نظرية لزكية مقري و نعيمة يحياوي عبارة عن مداخلة بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة في الجزائر بعنوان: استراتيجية الحكومة في

القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،2011 حيث تناولتا في بحثهما هذا تحليل واقع سوق العمل في البلدان العربية والوقوف على أهم الفرص والمعوقات، ثم التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالنسبة للدول العربية. إلى جانب عرض أهم التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات. و من أهم النتائج التي توصلتا إليها للتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة.

– دراسة للباحث الأسرج حسين عبد المطلب بعنوان المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية، مصر، تحليل البطالة في البلدان العربية والوقوف على أهم الفرص والمعوقات، ثم التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالنسبة للدول العربية. إلى جانب عرض أهم التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات و دورها في التخفيف من حدة البطالة. ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحث ضرورة وضع خطة قومية طويلة الأجل من أجل تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

1.2 **ما هية البطالة:** كثرت الآراء حول تعريف البطالة و تحديد مفهومها، نظرا لتعدد أشكالها و أنواعها و يمكن تقديم التعريف التالي:

1.1.2 تعريف البطالة:

يمكن تعريفها على أنها " الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة ا لعمل المدنية، فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك و رغبتها في القيام بذلك، و لهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، و بالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لولم يكونوا عاطلين " (زكي رمزي، 1997)

و تعرف البطالة أيضا بأنها "اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية، و المعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى (الزواوي خالد محمد، 2004) "

و عرفت منظمة العمل الدولية العاطل على أنه "كل قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى " (OIT، 2000).

2 قياس معدل البطالة:

يحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية للعلاقة بين السكان البطالين و السكان النشطين، و يعطى بالعلاقة التالية: (نجا علي عبد الوهاب، 2014)

معدل البطالة = (إجمالي عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي عدد السكان النشطين) × 100

يسمح معدل البطالة بمقارنة حجم البطالة بين البلدان المختلفة، فكلما ارتفع هذا المعدل، أشار ذلك إلى حجم و عمق المشكلة بالنسبة لاقتصاد البلد المعني. (ONU، 2000)

3.1.2 أنواع البطالة:

للبطالة أشكال متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، و من اهم أنواع البطالة نذكر:

1.3.1.2البطالة الاحتكاكية:

تدفقات الأفراد المستمرة من و إلى داخل سوق الشغل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط و المتغيرات الاقتصادية و في نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى.

2.3.1.2البطالة الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات و فرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب و الإنتاج، فيحدث انخفاض حاد و كبير في طلب المستهلكين ، حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية و يزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية. (خليفة محمد ناجي حسن، 2018)

3.3.1.2 البطالة الدورية:

تعادل البطالة الدورية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الدورية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.

4.3.1.2 البطالة الموسمية:

هذا يرتبط النوع من البطالة بمواسم معينة يحدث فيها تراجع وركود للنشاط الاقتصادي خاصة في قطاعات مثل الزراعة والحصاد والسياحة وسرعان ما يعاود الإنتاج والتوظيف بنهاية هذه المواسم وتكمن المشكلة الرئيسية في هذا النوع من البطالة في. محدودية خبرة ومهارات العاملين في مثل هذه الأنشطة وهي لا تسمح لهم بالانتقال لأعمال أخرى إبان هذه البطالة الموسمية. (توفيق محب خلة، 2014).

2.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل:

زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد أن فرضت وجودها على أكثر من صعيد، في كثير من الدول، و أصبح لدى كثير من المسؤولين قناعة بضرورة دعم هذا النوع من المؤسسات، و من هنا تحقق الاعتراف بل قد يكون إجماعا مطلقا بأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تشجيع التشغيل الذاتي و المبادرات الفردية و إطلاق الطاقات الشابة و الإبداعات مما يسهم بفاعلية في عملية التنمية و الحد من مخاطر البطالة.

1.2.2 ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تطرح نفسها كضرورة أمام كل باحث يتناول هذا الموضوع بالدراسة و التحليل، لتحديد مجالات عمل هذه المؤسسات، أشكالها و أهميتها.

1.1.2.2مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من دولة إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال في التعريف، إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة .(دراسة عن تعريف المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، 2003)* . ونظرا لاختلاف التعاريف بين مختلف الدول و الهيئات الدولية سوف نكتفي بتعريف المشرع الجزائري الوارد في القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فحسب المادة الرابعة من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي: تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري 2 دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار، تستوفي معايير الاستقلالية. (الجريدة الرسمية، 2017) .

2.1.2.2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإنتاج المحلي و التنمية الاقتصادية:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم مجالات خلق فرص العمل بحوالي 95% من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم و توفر ما نسبته 40 إلى 60% من مجموع فرص العمل. (جواد نبيل، 2007)

تبلغ نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي في الجزائر حوالي14% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما يشكل قطاع التجارة والخدمات النسبة الأكبر بحوالي 34%ويليه قطاع الحرف الذي يشكل ما نسبته 28% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . تشكل القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 22 % من عدد العاملين، (الناصر دادي عدون، 2006).

أما في مصر، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي99%من مؤسسات القطاع الخاص غير الزراعي، تساهم هذه المؤسسات بحوالي80% من الناتج المحلي الإجمالي، تغطي حوالي90%من التكوين الرأسمالي، وتوظف حوالي75 %من فرص العمل.

وتتمثل نسبة القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حوالي % 35وباقي النسبة توظفه المؤسسات الكبيرة.

وفي الكويت، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل أكثر من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، وتضم قوى عمل وافدة تقدر بحوالي 45 % بينما لا تتجاوز نسبة القوى العاملة الوطنية1%.

وفي لبنان، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بتوظيف أكثر من 90 %من الوظائف وتشكل أكثر من95% من عدد المؤسسات.

أما في الإمارات، فتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 94 %من المؤسسات الاقتصادية وتوظف حوالي62% من القوى العاملة وتساهم بحوالي 75 %من الناتج الإجمالي للدولة.

3.2 تجارب الدول العربية في مجال القضاء على البطالة من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يقدر المعدل العام للبطالة في العالم العربي بنحو 14% (حسب بيانات 2006)، (العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات وآليات فاعلة)،، 2008) وقد وصفته منظمة العمل العربية في تقارير سابقة بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء، وكانت الغالبية للشباب المتعلم، بما يعنى وجود ما يزيد عن 17 مليون عاطل عن العمل في جميع البلدان العربية على أقل تقدير. (التشغيل والبطالة في الدول العربية –موجز–،

2010) وتشير إحصاءات البنك الدولي والمنظمة العربية إلى ضرورة توفير فرص عمل من 80 إلى 100مليون فرصة، حتى العام 2025، ويعنى ذلك وجوب استحداث 6 ملايين وظيفة جديدة سنويا إذا أردنا لمعدلات البطالة ألا تتفاقم، فيما كان يوفر العالم العربي قبل ذلك من مليونين إلى 3 ملايين فرصة عمل سنويا. (جواد نبيل، 2007) وهو ما يُشَكِّلُ عبئًا كبيرًا على الحكومات في العالم العربي، حيث أن المنطقة تبقى ذات المعدلات الأعلى في البطالة بين الشباب، إذ تمثل 25%. (لقمان أحمد، 2011) .

1.3.2 التجربة الجزائرية:

لقد واجهت الجزائر عراقيل كبيرة في مجال التشغيل، أسفرت عن تفاقم ظاهرة البطالة، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، هذا ما سنوضحه من خلال تطور و خصائص هذه الظاهرة.

1.1.3.2تطور البطالة في الجزائر:

بقيت ظاهرة البطالة الشغل الشاغل « للدولة الجزائرية » ، لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، و على ازدهار و استقرار المجتمع، و الشكل الموالي يبرز لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

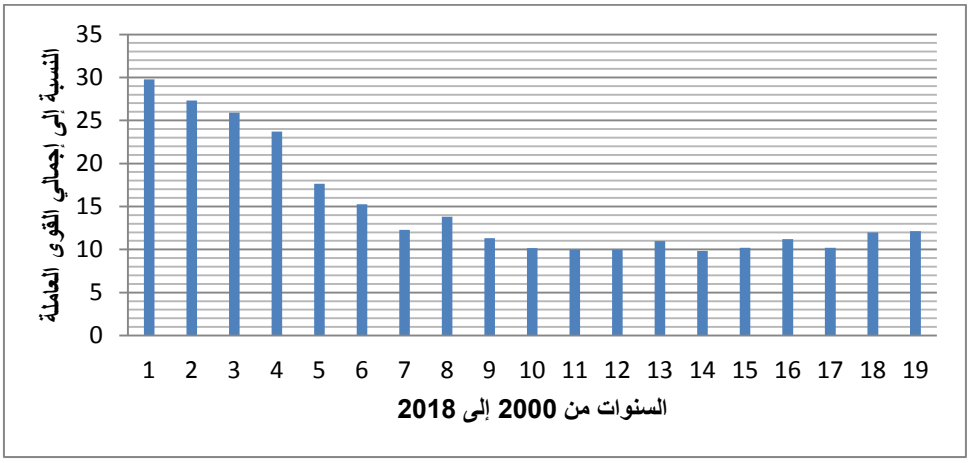

رسم بياني رقم(01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: قاعدة بيانات البنك الدولي: www. banquemondiale.org

2.1.3.2دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسبة البطالة:

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر خلال الفترة 2003-2017، حيث بلغ عددها سنة 2003 حوالي 288587 مؤسسة ليصل إلى 1022621 مؤسسة سنة 2017 بنسبة تطور قاربت9.42 % (Bulletin d'information statistique de la PME, 2017) و هذا راجع للتركيز على هذا القطاع تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي للبلاد من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (الاصلاحات الضريبية و المصرفية، تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار) (ياسر عبد الرحمان، براشن عمادالدين، 2018) و الشكل التالي يوضح ذلك:

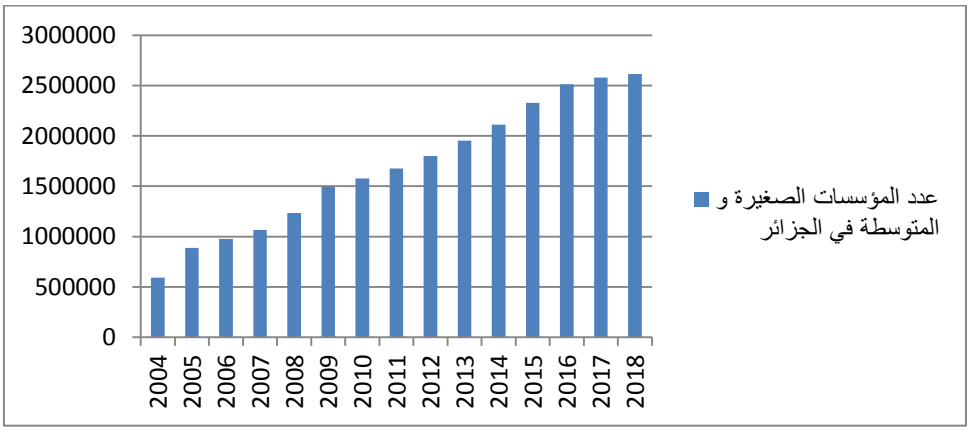

رسم بياني رقم(02): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة

أما فيما يخص مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي في تزايد مستمر فمن 838504 منصب شغل عام 2004 الى غاية2601958 منصب شغل الى غاية 2018 كما هو مبين في الشكل الموالي:

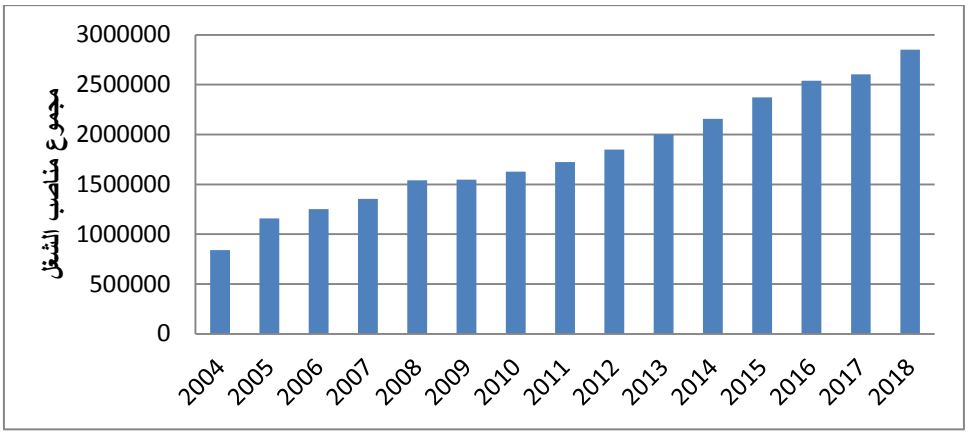

رسم بياني رقم(03): تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2004 الى 2018

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

فنلاحظ من خلال الرسم البياني رقم(04) أن معدل تطور مناصب الشغل انخفض بشكل تدريجي مع العلم ان الزيادة الكبيرة في عدد العمال سنة 2005 ليست بزيادة حقيقية وهدا راجع الى إضافة إحصائيات 2009.

2.3.2 التجربة المصرية:

اتخذت الدولة المصرية عدة إجراءات للتخفيف من حدة البطالة و الدفع بعجلة النمو الاقتصادي بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

1.2.3.2 تطور البطالة في مصر:

بلغ معدل البطالة الكلي في عام 2017 نحو 11.8% (الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء، 2018) حيث انخفض بنحو 0.7% مقارنة بسنة 2016.كما وصل إلى 12.7% عام 2012 غير أنه في أعقاب الثورة و الفترات التي تلتها من عدم استقرار و انكماش في الكثير من الأنشطة الاقتصادية ارتفعت معدلات البطالة لتبلغ متوسط بنحو 13% خلال السنوات الثلاث 2013-2015. (خيرت محمد بركات، 2018)

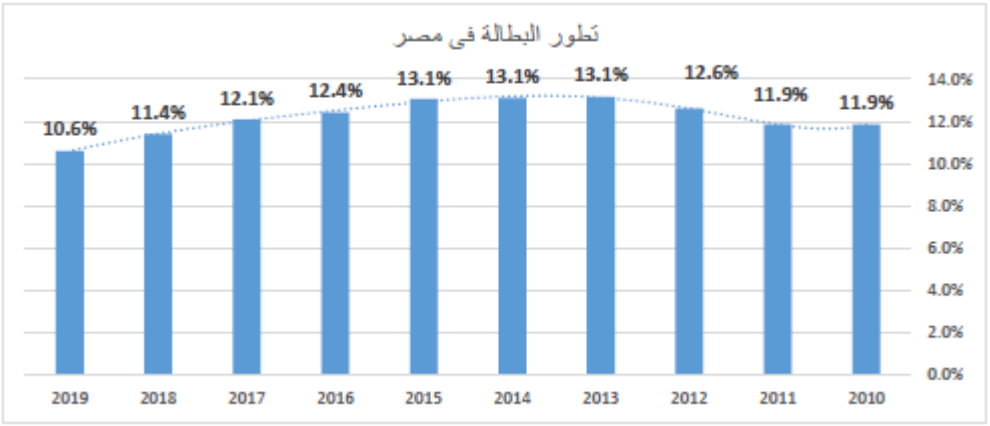

رسم بياني رقم(04): تطور البطالة في مصر

المصدر: عبد المنعم السيد، تقرير عن البطالة في مصر، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية و الاستراتيجية، القاهرة، ص16. متوفر في الموقع: www.cairostudy.com

2.2.3.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسبة البطالة في مصر:

أصدرت الدولة المصرية متمثلة في البنك المركزي مبادرة تهدف إلى تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2016 تهدف إلى تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة من 13% إلى 12% خلال عامين. كما بلغ عدد المؤسسات بالقطاع الحكومي و الخاص 6.4 مليون عام 2017 مقابل 4.6 مليون عام 2006 محققا بذلك زيادة قدرت ب 39.8% و احتلت محافظة القاهرة نسبة 12% سنة 2017. (أحمد عبد الوهاب، 2018)

و بلغ إجمالي فرص العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة و المتوسطة 51.2 ألف فرصة عمل عام 2009 و ارتفعت إلى88.3 ألف عام 2015 بنسبة زيادة تقدر ب 72.6% . و توضح الإحصاءات أن معدل التشغيل تراجع بحوالي 42.4 % في عام 2012 إلى نحو 40.8% عام 2016. (خيرت محمد بركات، 2018)

وبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2016 ما يقارب 3.04 مليون مؤسسة و هو ما يعادل 95 % من مؤسسات القطاع الخاص غير الزراعي، و يساهم ب25% من الناتج المحلي الإجمالي و يوفر 75% من القوى العاملة. (أحمد عبد الوهاب، 2018) و الجدول التالي يوضح المشروعات في 2016:

جدول رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد

منشات	الحجم بعدد العمال	المساهمة في اجمالي التوظيف %	التوظيف النسبي لكل من المنشآت%
شركات متناهية الصغر	1-4 عامل	58	91.91
شركات صغيرة	5-49 عامل	22	7.82
شركات متوسطة	50-99 عامل	3	0.13
شركات كبيرة	100 عامل فأكثر	17	0.14

المصدر: أحمد عبد الوهاب، دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مصر

المشكلات والاصلاحات اللازمة لبيئة أعمال الجيدة في مصر، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية، سنة 2018، ص08.متوفر على الموقع: www.ecpps.org

و يدخل السوق المصري ما يقارب 40ألف مشروع سنويا و تضع الدولة هذا القطاع ضمن أولويات التنمية وفقا لاستراتيجية مصر 2030.

أما فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام فقد عرفت تزايدا خلال الفترة 2000-2018 في كلا من مصر و الجزائر لكن نسبة المساهمة مرتفعة في دولة مصر إذا ما قورنت بالجزائر، ويعتبر الناتج الوطني الخام أحد أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام. (OCDE، 2002) لدلك أعطت الجزائر عناية كبيرة لهدا القطاع من خلال الإجراءات التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام بنسب معتبرة. (ربيعة بركات وسعيدة دوباخ، 2011) و يظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

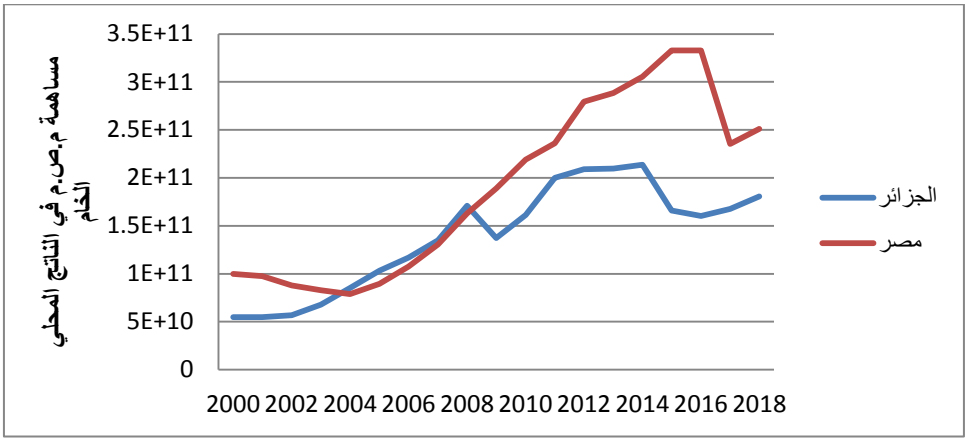

رسم بياني رقم(05): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي بمصر و الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الرسم البياني نلاحظ تطور في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة من 2000 الى2018 يجب الإشارة أن الإحصائيات لم تحدد بدقة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأرقام تعبر عن مساهمة مؤسسات القطاع الخاص بصفة عامة كون أن النسبة الأكثر في القطاع الخاص هي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدلك تكون مساهمتها في لناتج الداخلي الخام واضحة.

3. منهجية البحث:

سنعتمد في دراسة العلاقة بين البطالة و الناتج المحلي الاقتصادي و التشغيل في مصر و الجزائر، على الأدوات الكمية التالية، وهي:

1.3 **مصفوفة الارتباط:** قد تكون مستطيلة أو مربعة (عدد الصفوف = عدد الأعمدة)، حيث عناصر المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات فتقاطع الصف مع العمود هو قيمة معامل الارتباط .

وهنا يجب التقيد بالاتي لإيجاد العوامل من المتغيرات: (www.jmasi.com، 2018)

* العامل الأول هو الأكثر ارتباطاً بالمتغيرات
* يتواجد في كل عامل المعاملات الصفرية
* سهولة تفسيرها بعلاقاتها مع المتغيرات الأصلية

2.3 اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلستين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختيار ديكي فولر(DF)، أو ديكي فولر المطور (ADF) (في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العام لاختبار ديكي فوللر (DF) هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، و بإضافة قيم التأخر (lagged values) للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، و الصيغة الرياضية المطورة هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و اختبار توزيع الطبيعي (Test de normalité) الموجودة سلسلة زمنية ما، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، و هو اختبار فيليبس و بيرسون (Phillip-Perron(PP)، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma(t - \frac{T}{2}) + \psi \Delta Z_{t-i} + e_{3t}$$

Δ: تمثل الفرق الأول

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون MacKinnon (1991). (Patterson, K., 2002)

في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و(PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و(PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة، و يبدأ اختبار من هذه العلاقة الأساسية:

$$Z_t = \alpha_{t-1} + \beta + \eta_t + \zeta_t$$

و الصيغة الرياضية لاختبار (KPSS) كالآتي:

$$KPSS = \sum_{t} (\sum_{r=1}^{t} \hat{u}_r)^2 / T^2 f_0$$

تعتمد القيم الحاسمة لهذا الاختبار على قيم LM statistic مقارنة مع قيم Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin (Patterson, K., 2002)

3.3 اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن: يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا. (عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، 2007)

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل – غرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن " و" جوهانسن – جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر بـ : $\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك $\geq$ r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r (حيث r = 0، 1، 2). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ : $\lambda_{\max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المتزامن = r + 1 . .

4.3 نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model–ECM): فهو يتميز عن نموذج **انجل غرانجر** بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما

يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) و جوهانسن (Johansen 1988).

4. النتائج:

1.4. الجزائر:

1.1.4 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية GDP^* و UEM و TR:

جدول رقم (02): اختبار استقراريه السلاسل الزمنية GDP^* و UEM و TR

Group: UNTITLED Workfile: ALGERIA::UEM\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

ADF Fisher Unit Root Test on D(UNTITLED,2)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LNUEM, LNGDP, LNTR
Date: 09/12/19 Time: 20:08
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 3
Total number of observations: 41
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	35.0502	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-4.76802	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED,2)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(LNUEM,2)	0.0013	3	3	13
D(LNGDP,2)	0.0033	1	3	15
D(LNTR,2)	0.0056	3	3	13

المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر القيمة المطلقة لقيم المجدولة (Mackinnon) في اختباري ADF و PPعند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أصغر من القيمة المجدولة للاختبار، أي أن السلسلتان مستقرتان عند الفرق الأول، و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات الأخرى.

2.1.4مصفوفة الارتباط: من الجدول أدناه نلاحظ أن العلاقة الارتباط بين LNGDP و LNUEM ضئيلة أو معدومة، حيث بلغت درجة الارتباط بينهما 0.19- ، أي أنها تقع في مجال 0.3-، 0.3+، بالتالي أن مصفوفة الارتباط تثبت عدم وجود أي علاقة ارتباط بين متغير LNGDP و LNUEM في الجزائر خلال الفترة 2018-2000.

3.1.4 اختبار السببية لجرانجر (La cousalité): في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة و معدل التشغيل.

جدول رقم (03): اختبار السببية لجرانجر

Group: UNTITLED Workfile: ALGERIA::UEM\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/12/19 Time: 20:12
Sample: 2000 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNGDP does not Granger Cause LNUEM	17	0.25428	0.7796
LNUEM does not Granger Cause LNGDP		4.19328	0.0416
LNTR does not Granger Cause LNUEM	17	0.09760	0.9077
LNUEM does not Granger Cause LNTR		0.04980	0.9516
LNTR does not Granger Cause LNGDP	17	3.49999	0.0635
LNGDP does not Granger Cause LNTR		0.60487	0.5620

المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

من الجدول السابق نلاحظ أنه في **حالة التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في GDP الحقيقي** فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في معدل البطالة يسبب تغيير النمو في معدل التشغيل، أما في **حالة التغيير في GDP الحقيقي يسبب التغيير في معدل البطالة**، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أصغر من 5%، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغيير في معدل البطالة يتسبب في التغيير GDP الحقيقي و معدل التشغيل.

R^2=0.038، أي أن زيادة في معدل البطالة بـ +1% يخفض GDP الحقيقي بـ - 4.7 %. و معدل التشغيل ب - 3.4%.

4.1.4 اختبار جوهانسون للتكامل المتزامن (Johansen Test):

جدول رقم (04): جوهانسون للتكامل المتزامن

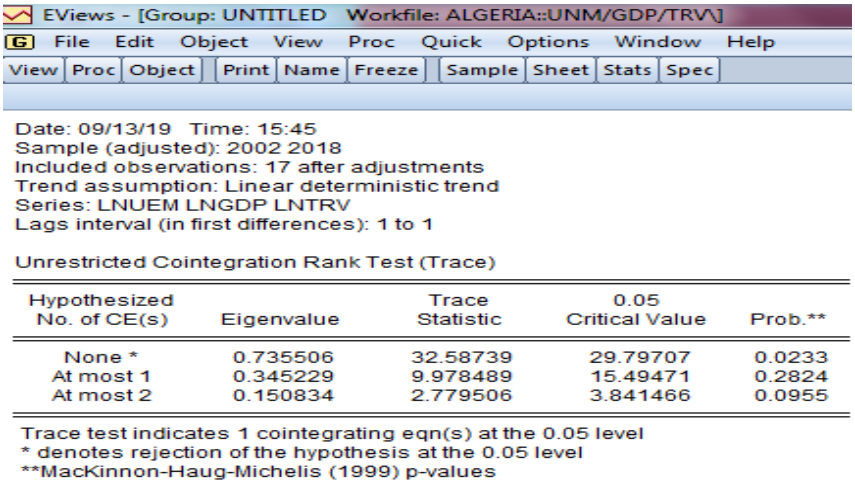
EViews - [Group: UNTITLED Workfile: ALGERIA::UNM/GDP/TRV\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Date: 09/13/19 Time: 15:45
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNUEM LNGDP LNTRV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.735506	32.58739	29.79707	0.0233
At most 1	0.345229	9.978489	15.49471	0.2824
At most 2	0.150834	2.779506	3.841466	0.0955

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

يمكن قبول الفرضية العدمية (H_0) بعدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%)، لأن قيم الأثر أصغر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات البطالة والناتج المحلي الخام و معدل التشغيل في الجزائر، طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى **نموذج تصحيح الخطأ** الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل .

2.4 مصر:

1.2.4 اختبار استقراريه السلستين GDP^* و UEM و TR:

جدول رقم (05): اختبار استقراريه السلاسل الزمنية GDP و UEM و TR

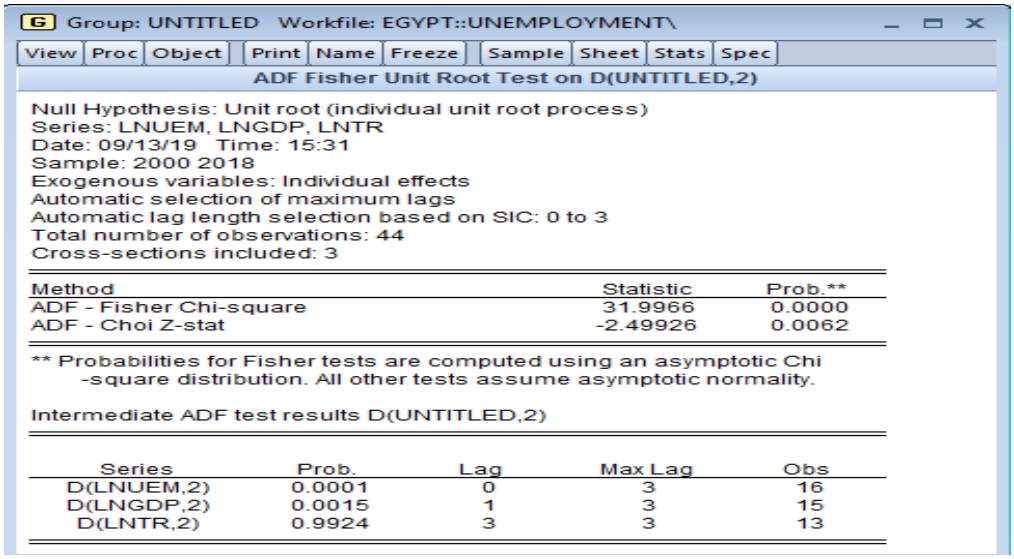

Group: UNTITLED Workfile: EGYPT::UNEMPLOYMENT\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

ADF Fisher Unit Root Test on D(UNTITLED,2)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LNUEM, LNGDP, LNTR
Date: 09/13/19 Time: 15:31
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 44
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	31.9966	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-2.49926	0.0062

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED,2)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(LNUEM,2)	0.0001	0	3	16
D(LNGDP,2)	0.0015	1	3	15
D(LNTR,2)	0.9924	3	3	13

المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر القيمة المطلقة لقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أصغر من القيمة المجدولة للاختبار، أي أن السلسلتان مستقرتان عند الفرق الأول، و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات الأخرى.

2.2.4 مصفوفة الارتباط: من الجدول أدناه نلاحظ أن العلاقة الارتباط بين LNGDP و LNUEM ضئيلة أو معدومة، حيث بلغت درجة الارتباط بينهما 0.15− ، أي أنها تقع في مجال −0.3، +0.3، بالتالي أن مصفوفة الارتباط تثبت عدم وجود أي علاقة ارتباط بين متغير LNGDP و LNTRV و LNUEM في مصر خلال الفترة من2000−2018. زيادة البطالة ب 1 % يؤدي إلى انخفاض الناتج ب − 2.4% .

3.2.4 اختبار السببية لجرانجر (La cousalité):

جدول رقم (06): اختبار السببية لجرانجر

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: EGYPT::UEM/GDP/TRV\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Date: 09/13/19 Time: 16:11
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNUEM LNGDP LNTRV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.902572	50.76989	29.79707	0.0001
At most 1	0.374670	11.18300	15.49471	0.2005
At most 2	0.171674	3.201914	3.841466	0.0735

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

من خلال الجدول أعلاه نقبل فرضية العدمH_0، حيث لأن التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في GDPالحقيقي و بالتالي نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في معدل البطالة يسبب تغيير النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما في حالة التغيير فيGDP الحقيقي يسبب التغيير في معدل البطالة، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر Fأصغر من 5%، أي أن التغيير GDP الحقيقي لا يسبب التغير في معدل البطالة، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، و نفس الملاحظة بالنسبة لعلاقة معدل البطالة بمعدل التشغيل.

4.1.4 اختبار جوهانسون للتكامل المتزامن (Johansen Test):

جدول رقم (07): جوهانسون للتكامل المتزامن

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: EGYPTE::UEM/GDP/TRV\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Date: 09/15/19 Time: 20:07
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNUEM LNGDP LNTRV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.902572	50.76989	29.79707	0.0001
At most 1	0.374670	11.18300	15.49471	0.2005
At most 2	0.171674	3.201914	3.841466	0.0735

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

يمكن قبول الفرضية العدمية (H_0) بعدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%)، لأن قيم الأثر أصغر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين معدلات البطالة والناتج المحلي الخام و معدل التشغيل في مصر، طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى **نموذج تصحيح الخطأ** الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل .

5 . تحليل و مناقشة النتائج:

1.5 خاتمة:

وحسب هيكل الاقتصاد الجزائري المتعمد على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، و الاقتصاد المصري المتعمد على الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية و زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد تؤكد هذه النتيجة، فكلما زاد معدلات الناتج المحلي الخام تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل و يفتح مناصب الجديدة خصوصا في القطاع العام القطاع المسيطر، رغم أنه من المعروف أن النمو الاقتصادي الكبير ليس بضرورة يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

2.5 النتائج:

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو تبيان العلاقة الموجودة بين البطالة و الناتج المحلي و التشغيل في الجزائر و الجزائر خلال الفترة (2000–2018) بالاعتماد على مصفوفة الارتباط و اختبار السببية وأسلوب التكامل المتزامن أو المشترك، و تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل و القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ أو متجهات تصحيح الخطأ. و تم التوصل للنتائج التالية:

– دل اختبار استقرار السلسلة أنها غير مستقرة على مستوى (Levels) و لكنها مستقرة في فرق الأول عند مستوى 5%، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) في كل من مصر و الجزائر؛

– كما دل اختبار جوهانسن على عدم وجود تكامل متزامن بين البطالة و الناتج المحلي و التشغيل ، أي عدم وجود توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاث، بالتالي لا نستطيع المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ لتبيان العلاقة القصير بين المتغيرات في حالة مصر و اقل منها في الجزائر؛

– أما اختبار السببية فقد دلت النتائج على أن **التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في GDP الحقيقي**، أي أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن زيادة في معدل البطالة بـ +1% يخفض GDP الحقيقي بـ – 2.4 % في مصر و – 4.7 % في حالة الجزائر.

في ظل هذه النتائج تحقق فرضية العدم H_0 عن وجود علاقة بين الناتج المحلي والبطالة عند مستوى 0.05، و رفض الفرضية العكسية H_1 في كل من حالة مصر و الجزائر.

3.5توصيات عامة:

في ضوء النتائج المحققة انتهت الباحثتان إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تمثل استراتيجيات لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، و التي تتمثل في:

- إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المؤسسات الصغيرة وغيرها؛
- إنشاء بنك عربي مشترك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية؛
- محاولة إنشاء بورصة عربية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تفعيل دور المناولة الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم الإنتاج

الصناعي وتحسين استخدام طاقات المؤسسات الصناعية.

4.5 مقترحات للبحوث المستقبلية:

نظرا لما هو متاح للبحث من الوقت والجهد والتكلفة، فأن هناك من القضايا المرتبطة بموضوع البحث لم يتم تناول والتي تمثل امتداداً له، وتمثل دراسات مستقبلية في صرب البحث العلمي، ومن هذه الدراسات المستقبلية المقترحة ما يلي:

- دراسة دور سياسات التشغيل في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دراسة محاولة ايجاد نماذج تنبؤيه مستقبلية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- دراسة دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة.

6. المراجع:

(15 ديسمبر، 2001). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الباب الأول*(العدد 77)، 5-6.

(2003). *دراسة عن تعريف المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة*. منتدى البحوث الاقتصادية. وزارة التجارة الخارجية و مركز بحوث التنمية الدولية الكندي.

(2010). *التشغيل والبطالة في الدول العربية –موجز-*. التقرير العربي الثاني. منظمة العمل العربية.

(2017). *Bulletin d'information statistique de la PME*. algerie: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement.

الجريدة الرسمية. (15 ديسمبر، 2017). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الباب الأول*(77)، 5-6.

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . (2017).

لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2017). *الجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور*، 07.

(01 08، 2018). تم الاسترداد من www.jmasi.com: http://www.jmasi.com/ehsa/correlation/factorany.htm

OCDE. (2002). *OCDE sur les PME : Perspectives de l'publication de l'OCDE*: u.s.a.

OIT. (2000). *Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travai*. OIT.

Patterson, K. (2002). " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach. Palgrave, New York.

Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université، Bruxelles, 2000, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université، Bruxelles, p277. ONU (2000). *Rapport mondial sur le développement humain*. De Boeck Université، Bruxelles، ONU، Bruxelles.

إتحاد المصارف العربية- إدارة الدراسات و البحوث. (بلا تاريخ). *تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية*. مصر: www.uabonline.org.

أحمد عبد الوهاب. (2018). *دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مصر المشكلات والاصلاحات اللازمة لبيئة أعمال الجيدة في مصر*. صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية. القاهرة: المركز المصري لدراسات السياسات العامة.

(أكتوبر 2003). *دراسة عن تعريف المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة*، . منتدى البحوث الاقتصادية. وزارة التجارة الخارجية و مركز بحوث التنمية الدولية الكندي.

الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء. (2018). *مصر في أرقام 2018* . الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء. القاهرة: www.capmas.gov.eg .

الزواوي خالد محمد. (2004). تأليف الزواوي خالد محمد، *البطالة في الوطن العربي* (الصفحات 19-22). القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر.

الناصر دادي عدون. (2006). تأليف دادي عدون الناصر، *البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي* (صفحة 293). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

توفيق محب خلة. (2014). تأليف محب خلة توفيق، *المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة* (صفحة 315). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

جواد نبيل. (2007). تأليف نبيل جواد، *إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (صفحة 86). بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

خليفة محمد ناجي حسن. (12 08، 2018). *البطالة و النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية*. تم الاسترداد من www.kantakji.com: http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc 27/08/2019 17:41

خيرت محمد بركات. (2018). *النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة" تقرير تحليلي 2017 "*. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء.

ربيعة بركات وسعيدة دوباخ. (2011). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، . *الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010*، (صفحة 10). جامعة بومرداس.

زكي رمزي. (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. تأليف زكي رمزي، *الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة* (صفحة 487). الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب.

عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف. (2007). " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ " . *مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي* (32)، صفحة 05.

علي عبد الوهاب نجا. (2014). تأليف علي عبد الوهاب نجا، *مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها* (صفحة 14). الاسكندرية: الدار الجامعية.

لقمان أحمد. (2011). *نسبة البطالة تتعدى 18 % من سكان العالم العربي"* . منظمة العمل العربية، مجلة أموال الغد. http://www.amwalalghad.com/index.php.

ماجدة رحيم. (، الجزائر). *واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر - الفترة من 2003-2017*، . 2018، جامعة ورقلة.

محب خلة توفيق. (2014). تأليف محب خلة توفيق، *المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة* (صفحة 315). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

محمد ناجي حسن خليفة. (12 08، 2018). *البطالة و النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية*. تم الاسترداد من www.kantakji.com: http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc 27/08/2019 17:41

منظمة العمل العربية. (2008). *التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات وآليات فاعلة)*. منظمة العمل العربية.

منظمة العمل العربية. (2008). *التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات وآليات فاعلة)*. منظمة العمل العربية.

نجا علي عبد الوهاب. (2014). تأليف علي عبد الوهاب نجا، *مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها* (صفحة 14). الاسكندرية: الدار الجامعية.

ياسر عبد الرحمان، براشن عمادالدين. (03 جوان، 2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات. *مجلة نماء لاقتصاد و التجارة*، صفحة 227.